



• تاريخ الاجتماع: 24 جوان 2019 (حصّة مسائية).

• جدول الأعمال:

- الاستماع إلى السيد الكاتب العام للحكومة حول تفاعل الحكومة وخطة عملها في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بكلّ من التقرير السنوي العام 31 لدائرة المحاسبات والتقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لسنة 2017 وحول برنامج الحكومة لاستكمال استصدار النصوص التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وحول بعض المسائل محلّ متابعة من اللجنة.

• الحضور:

- الحاضرون: 05
- المعتذرون: 10
- الغائبون: لأحد
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: لأحد

رفع الجلسة: 17.15

• افتتاح الجلسة: 15.00

## • مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام مساء يوم الاثنين 24 جوان 2019 جلسة خصّصتها للاستماع إلى السيد رياض المؤخر، الكاتب العام للحكومة حول تفاعل الحكومة وخطة عملها في إطار تنفيذ التوصيات الواردة بكلّ من التقرير السنوي العام الحادي والثلاثين لدائرة المحاسبات والتقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لسنة 2017 فضلا عن برنامجها لاستكمال اصدار النصوص التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد. كما استمعت اللجنة خلال هذه الجلسة إلى أجوبة الحكومة حول بعض النقاط الأخرى موضوع متابعة من اللجنة تتعلّق بـ:

- توصية اللجنة المتعلقة بإعادة إحالة مشروع القانون المتعلّق بأحكام خاصة بالشركة الوطنية للاتصالات على أنظار مجلس نواب الشعب، موضوع المراسلة عدد 692 بتاريخ 08 مارس 2019،

- تفعيل المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها، في ضوء المراسلة عدد 698 بتاريخ 08 مارس 2019،

- توصية اللجنة المتعلقة باستكمال عملية نشر الأمر الحكومي المنقّح للأمر عدد 321 لسنة 2005 المتعلّق بالتنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الصندوق الوطني للتأمين على المرض، موضوع المراسلة عدد 109 بتاريخ 24 أفريل 2019،

- متابعة مسار انضمام الجمهورية التونسية إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية،

- متابعة مسار انضمام بلادنا إلى مجموعة الدول الأعضاء ضد الفساد "GRECO"،

- إصلاح الهيئات الرقابية وتطويرها.

و أشار السيد الكاتب العام للحكومة في مستهلّ أشغال الجلسة إلى أنّ التقرير الحادي والثلاثين لدائرة المحاسبات تضمّن نتائج أعمالها الرقابية والقضائية خلال السنة القضائية 2016 - 2017، والذي شمل نتائج 26 مهمّة رقابية. وقد شملت عمليات التدقيق والتقييم سنوات 2012-2016، وهي فترة يمكن وصفها بالانتقالية على الصعيدين السياسي والاجتماعي بالبلاد بما انعكس على أداء الإدارة.

وأضاف أنه تنفيذًا لتوصيات المجلس الوزاري المصيَّق المنعقد بتاريخ 2 جانفي 2019 والذي حُصِّص للنظر في تقرير الدائرة، تمَّ تكوين فرق عمل بكل الوزارات المعنية بالتقرير تعمل، تحت إشراف الوزير، على معالجة ما ورد فيه من نقائص وإخلالات واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتلافيها وفق جدولة زمنية يتم وضعها للغرض. وقد عملت فرق العمل المكوّنة على معالجة مختلف النقائص والإخلالات والتجاوزات المسجّلة، وتوصّلت إلى تلافي أغلبها، كما وضعت روزنامة لمعالجة النقائص المتبقّية مع تحديد الأطراف المكلفة بها. وقد بُوِّت مختلف فرق العمل تقرير الدائرة إلى أربع محاور تم التعامل معها كما يلي:

● **ملاحظات تم إقرارها بالتقرير النهائي للدائرة لغياب إجابات أو توضيحات على التقرير الأوّلي من جانب الهيكل الخاضع للرقابة.**

وقد تمّ تلافي هذه الوضعية بتقديم التوضيحات اللازمة في الغرض مدعّمة بالوثائق. كما تمّت دعوة كافة المسؤولين للتعاطي الجدي مع مختلف تقارير الرقابة وإيلاء الجانب المتعلّق بالإجابة على التقارير الأوّلية العناية اللازمة.

- مثال 1: تزويد مؤسسات خاصة بالماء من طرف الديوان الوطني للحماية المدنية بمقابل وبواسطة شاحنات الإطفاء (اجراء قانوني اعتبرته الدائرة إخلالا).

- مثال 2: استعمال شركة الخطوط التونسية قطع غيار طائرات على الأرض في طائرات معطبة بغاية استغلالها (اجراء مسموح به لدى سلطات الطيران المدني اعتبرته الدائرة غير منطقي).

● **نقائص وإخلالات ذات طابع اجرائي ناتجة عن عدم التقيّد بالإجراءات وضعف منظومة الرقابة الداخلية ببعض الهياكل،**

تمّت معالجتها مع التوصية بإرساء إجراءات الرقابة المستوجبة.

- مثال 1: يعتمد الديوان الوطني للحماية المدنية المخطط الوطني لتنظيم النجدة دون مصادقة وزير الداخلية.

- مثال 2: عدم التزام إدارة الملكية العقارية بالترتيب في مجال ترسيم العقارات بما نتج عنه ترسيم عقارات أو رفض الترسيم دون مبرر.

### ● ثنائى واخلالات يتطلب تلافيا مراجعة بعض النصوص القانونية.

- مثال 1: المنظومة التشريعية الخاصة بالطفل تتضمن بعض الأحكام والمصطلحات المخالفة للمعايير الدولية (مجة حماية الطفل وبعض النصوص الترتيبية التطبيقية).

- مثال 2: النص القانوني المنظم لعمل النوادي الثقافية غير متناغم في بعض فصوله مع بعض النصوص في مجال التربية (وزارة التربية).

### ● تجاوزات تمّ تكييفها كأخطاء تصرّف أو أخطاء جزائية أحيلت على القضاء المختص.

- مثال 1: استيلاء وكيل مقايض سابق على أموال عمومية ببلدية المنستير: إحالة للقضاء.

- مثال 2: جمع البعض من منظوري الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بين جريات التقاعد ومرتببات (التثبت في الوضعيات حالة بحالة لاسترجاع المبالغ المصروفة خطأ وإحالة الملف عند الاقتضاء على دائرة الزجر المالي).

وأفاد السيد الكاتب العام للحكومة أنه بالتوازي مع ما تمّ إنجازه، تمّ إيلاء التوصيات والملاحظات الواردة بالتقرير والمتعلقة بالسياسات العمومية الأهمية اللازمة واتخاذ ما يتعيّن من إصلاحات وإجراءات للرفع من نجاعة التصرف العمومي وحوكمة الموارد. كما أصدر السيد رئيس الحكومة تعليماته بتدعيم وتطوير آليات هياكل الرقابة والمتابعة صلب الوزارات والمنشآت والمؤسسات العمومية بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وفي هذا

الإطار تعترم رئاسة الحكومة مراجعة منظومة الرقابة اللاحقة المكوّنة بالأساس من هيئات الرقابة العامة الثلاث والتفقديات الوزارية بما يمكن من تعزيز دورها الرقابي وجعله أكثر فاعلية مع تدعيمها بالوسائل البشرية والمادية الضرورية، والنظر في مراجعة منظومة متابعة تقارير الرقابة الموكولة حالياً للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية الملحقة برئاسة الجمهورية.

ويبين السيد الكاتب العام للحكومة، بخصوص متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقرير السنوي العام الحادي والثلاثين لدائرة المحاسبات، أنّ الحكومة تعاملت بالجديّة اللازمة مع هذا التقرير حيث انعقد مجلس وزاري مضيّق في الغرض حال إصداره وتمّ لأوّل مرّة إعداد تقرير كتابي مفصّل يتضمّن كافة التوضيحات والإجراءات المتخذة من قبل جميع الوزارات والهيئات العمومية المعنية بالمهام الرقابية في إطار متابعة توصيات الدائرة في ما يتعلّق بالنقائص سواء منها ذات الطابع الإجرائي والرقابي أو تلك التي تستوجب تدخّلاً تشريعيّاً أو الاخلالات التي تمّ تكييفها كأخطاء تصرف أو أفعال تستوجب المساءلة جزائيّاً.

وفي ما يتعلّق بالنصوص التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، أشار السيد الكاتب العام للحكومة إلى أنّه بالنسبة إلى القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، فقد صدر الأمر الحكومي عدد 818 لسنة 2018 المتعلق بضبط أنموذج التصريح بالمكاسب والمصالح والحد الأدنى للمكاسب والقروض والهدايا الواجب التصريح بها. فيما يحتاج مشروع الأمر التطبيقي المتعلق بضبط الحد الأقصى للقيمة التقديرية للهدايا الرمزية التي يمكن أن يتحصّل عليها كل عون عمومي أو معني بالتصريح بالمكاسب والذي عرض مؤخّراً على مجلس الوزراء إلى مزيد التدقيق واستشارة جميع الأطراف المعنية. أمّا بخصوص القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين، أوضح السيد الكاتب العام للحكومة أنّ الأوامر التطبيقية الخاصّة به تهمّ بالأساس ضبط شروط وإجراءات إسناد حوافز للهيئات العمومية التي تستجيب للممارسات الفضلى في مجال التوقّي من الفساد ومنع حدوثه وتحديد آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافآت مالية للمبلّغين عن الفساد، وهي لا تعطل تطبيق القانون.

وأشار السيد الكاتب العام للحكومة، في ما يتعلّق بتوصية اللجنة المتعلقة بإعادة إحالة مشروع القانون المتعلق بأحكام خاصة بالشركة الوطنية للاتصالات على أنظار مجلس نواب

الشعب، إلى أنه يتمّ حالياً العمل على إعداد صيغة جديدة لمشروع القانون المذكور تأخذ بعين الاعتبار النقاط الخلافية التي أثارها المشروع السابق الذي تمّ سحبه من قبل الحكومة.

أمّا بالنسبة إلى تنقيح الأمر عدد 321 لسنة 2005 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الصندوق الوطني للتأمين على المرض، أفاد السيد الكاتب العام للحكومة أنه تمّت المصادقة على الأمر الحكومي المنقّح له وسيتمّ نشره قريباً بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وبخصوص تفعيل المجلس الأعلى للتصدّي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها، بيّن السيد الكاتب العام للحكومة أنّ المجالس الاستشارية تحتاج إلى بلورة رؤية شاملة وجديدة لأدوارها وصلاحيّاتها في ظلّ النظام السياسي الجديد الذي أقره الدستور.

وفي علاقة بموضوع إصلاح وتطوير المنظومة الرقابية، جرى التأكيد من قبل ممثلي رئاسة الحكومة على أنّ التوجّه المستقبلي يتمثّل في العمل على توحيد هيكل الرقابة التي تعاني من التشتت وتدعيمها بالموارد البشرية اللازمة فضلاً عن التخفيف أكثر ما يمكن من الرقابة السابقة وتطوير منظومة المشتريات العمومية لإكسابها أكثر نجاعة ومرونة.

ومن جهتهم، ثمن أعضاء اللجنة تفاعل الحكومة مع الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات الأخير وخاصة التقرير المستفيض الذي تمّت موافاة لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام به في سابقة هي الأولى من نوعها، والذي تضمّن حوصلة لمختلف الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوزارات المعنية، لرفع الإخلالات، من جهة، أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالرفع من نجاعة التصرف العمومي وحوكمة الموارد وتصويب السياسات العمومية، من جهة أخرى.

وأوصى أعضاء اللجنة بالعمل، في إطار متابعة التقارير الرقابية، على تحميل المسؤولين والمحاسبة واتخاذ جميع الاجراءات والتدابير الكفيلة بمنع تكرار الاخلالات.

وأكد بعض المتدخلين على أهمية تطوير منظومة الرقابة في ضمان حسن التصرف في المال العام و على ضرورة البحث عن آليات لتوحيد عمل أجهزة الرقابة بما يتلاءم مع أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية والقانون الأساسي المتعلق بمحكمة المحاسبات.

كما طالب أعضاء اللجنة بتوضيحات حول أسباب تعطل مسار انضمام الجمهورية التونسية إلى مجموعة دول ضد الفساد GRECO .

وأكدوا على ضرورة التسريع في استكمال إصدار النصوص الترتيبية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

وشدد أعضاء اللجنة على ضرورة أن تكون لمجلس نواب الشعب آليات مؤسسية قادرة على القيام بالدور الرقابي على العمل الحكومي بالنجاعة المطلوبة على غرار ما هو معمول به في التجارب المقارنة.

وفي تعقيبه على ملاحظات أعضاء اللجنة، أكد السيد الكاتب العام للحكومة على ضرورة التفكير في آليات جديدة لتيسير العمل الرقابي لمجلس نواب الشعب على أداء الحكومة.

وفي ما يتعلق بمسألة انضمام الجمهورية التونسية إلى مجموعة دول ضد الفساد GRECO، أوضح السيد الكاتب العام للحكومة أنّ المفاوضات متواصلة مشيراً إلى التخوف الموجود لدى بعض الوزارات من عدم قدرة بلادنا على الإيفاء بجميع الالتزامات والاستجابة إلى جميع المعايير التي سيفرضها هذا الانضمام سواء على مستوى الإصلاحات التشريعية أو المؤسساتية.

أمّا بخصوص النصوص التطبيقية للقوانين الخاصة بمكافحة الفساد وخاصة القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، أوضح السيد الكاتب العام للحكومة أنّ أوامره التطبيقية تهمّ بالأساس ضبط شروط وإجراءات إسناد حوافز للهياكل العمومية التي تستجيب للممارسات الفضلى في مجال التوقي من الفساد ومنع حدوثه وتحديد آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافآت مالية للمبلغين عن الفساد وبالتالي فإنّ تأخر إصدارها لا يعطل تطبيق مقتضيات القانون المذكور خاصة فيما يتعلق بحماية المبلغين.

## • قرار اللجنة:

- طلب مدّ اللجنة بتقرير كتابي حول تفاعل الحكومة وخطة عملها في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لسنة 2017.
- متابعة استكمال الحكومة لاستصدار النصوص التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.
- الابقاء على المسائل التالية محلّ متابعة:

✓ مسار انضمام الجمهورية التونسية إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

✓ مسار انضمام بلادنا إلى مجموعة الدول الأعضاء ضد الفساد "GRECO".

✓ إصلاح الهيئات الرقابية وتطويرها.

مقرّرة مساعدة

جميلة الجويني

رئيسة اللجنة

منية ابراهيم